

Distr.
GENERAL

E/CN.4/2000/83/Add.2
16 November 1999
ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان

الدورة السادسة والخمسون

البند ١٤ (ج) من جدول الأعمال المؤقت

فئات محددة من الجماعات والأفراد:
(ج) النزوح الجماعي والمشردون

تقرير أعده ممثل الأمين العام المعني بمسألة الأشخاص المشردين داخليا،
السيد فرانسيس م. دينغ، يقدم عملاً بقرار اللجنة ٤٧/١٩٩٩

إضافة

يتشرف ممثل الأمين العام المعني بمسألة الأشخاص المشردين داخليا بأن يقدم للجنة تقرير حلقة التدارس المعنية بتنفيذ المبادئ التوجيهية بشأن التشريد الداخلي، التي عقدت في بوغوتا، كولومبيا، في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٩، والتي اشترك في تنظيمها مشروع مؤسسة بروكنز الخاص بالتشريد الداخلي* ومجموعة دعم منظمات الأشخاص المشردين داخليا** ولجنة اللاجئين في الولايات المتحدة***.

*.Brookings Institution Project on Internal Displacement

*

.Grupo de Apoyo a Organizaciones de Desplazados

**

.U.S. Committee for Refugees (USCR)

مرفق

تقرير موجز لحلقة التدارس المعنية بتنفيذ المبادئ التوجيهية بشأن
التشريد الداخلي، المعقودة في بوغوتا، كولومبيا، في الفترة من
٢٧ إلى ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٩

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٣		كلمة شكر
٤	١ - ٥	أولا - المقدمة
٤	٦ - ١١	ثانيا - المبادئ التوجيهية
٦	١٢ - ٢٠	ثالثا - التشريد الداخلي في كولومبيا
٧	٢١ - ٦٦	رابعا - تنفيذ المبادئ التوجيهية في كولومبيا
٧	٢١ - ٢٤	ألف - المبادئ العامة (المبادئ ١-٤)
٨	٢٥ - ٣٤	باء - الوقاية والحماية من التشريد (المبادئ ٥-٩)
١٠	٣٥ - ٤٦	جيم - الحماية أثناء التشريد (المبادئ ١٠-٢٣)
١٢	٤٧ - ٥٢	دال - المساعدة الإنسانية (المبادئ ٢٤-٢٧)
١٣	٥٣ - ٦٦	هاء - المبادئ المتعلقة بالعودة والاستيطان وإعادة الاندماج (المبادئ ٢٨-٣٠)
١٦	٦٧ - ٧٨	خامسا - الاستنتاجات والتوصيات

التذييل

١٨		قائمة المشاركين
----	-------	-----------------

كلمة شكر

يعبر مشروع مؤسسة بروكنز الخاص بالتشريد الداخلي. عن شكره لبيورن بيترسن على إعداد هذا الموجز بالإنكليزية عن النص الإسباني لتقرير حلقة التدارس المعنية بتنفيذ المبادئ التوجيهية بشأن التشريد الداخلي، التي عقدت في بوغوتا، كولومبيا، في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٩، والتي اشترك في تنظيمها مشروع بروكنز ومجموعة دعم منظمات الأشخاص المشردين داخلياً ولجنة اللاجئين في الولايات المتحدة. ويحتوي التقرير الإسباني للحلقة Memorias: Seminario de divulgación en Colombia de los Principios Rectores de los Desplazamientos Internos (1999) على سجل حلقة التدارس مع موجز شامل، ويضم في مجموعته ٣١٠ صفحات، وجمعه خوان مانويل بوسيتيو وكارلوس هويرتا. وقد مثل بيورن بيترسن، مؤلف الموجز بالإنكليزية، مكتب مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في بوغوتا، كولومبيا، في حلقة التدارس. وعمل السيد بيترسن طوال عامين ونصف بوصفه مركز النشاط الخاص بالمشردين داخلياً لمكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان في كولومبيا، وكان يعمل قبل ذلك لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة مدافعاً عن حقوق الطفل في كولومبيا مع الاضطلاع بمسؤوليات محددة متصلة بالأشخاص المشردين داخلياً.

أولا - المقدمة

- ١- عقدت في بوغوتا، كولومبيا، في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٩، حلقة تدارس معنية بتنفيذ المبادئ التوجيهية^(١) بشأن التشريد الداخلي. وتمثل هذه المبادئ أول معايير دولية وضعت خصيصا لاستيفاء احتياجات الأشخاص المشردين داخليا، ومنها الوقاية والحماية والمساعدة والعودة وإعادة الاندماج والتنمية.
- ٢- واشترك في تنظيم الحلقة مشروع مؤسسة بروكنز الخاص بمسألة التشريد الداخلي (واشنطن)، ومجموعة دعم منظمات المشردين داخليا^(٢) في بوغوتا، ولجنة اللاجئين في الولايات المتحدة (واشنطن).
- ٣- واستهدفت الحلقة بدرجة رئيسية نشر المبادئ التوجيهية وتشجيع تنفيذها في كولومبيا من خلال إجراء تحليل تفصيلي لمدى تطبيق المبادئ التوجيهية في الوقت الراهن. ولهذا الغرض، وجهت المنظمات المشتركة في تنظيم الحلقة الدعوة إلى ممثلين عن حكومة كولومبيا ووكالات الأمم المتحدة الموجودة في كولومبيا واللجنة الدولية للصليب الأحمر والمنظمات الوطنية والدولية غير الحكومية والكنيسة الكاثوليكية، بالإضافة إلى ممثلين عن جماعات المشردين داخليا، لحضور الحلقة.
- ٤- وفي أول أيام الحلقة الثلاثة، قدم ممثل الأمين العام المعني بمسألة الأشخاص المشردين داخليا، فرانسيس م. دينغ، لمحة تاريخية عامة عن تفويضه وتطور المبادئ التوجيهية وأهدافها وتصوره لتنفيذها في المستقبل كذلك. وقدمت روبيرتا كوهين، مساعدة مدير مشروع مؤسسة بروكنز الخاص بمسألة التشريد الداخلي، المبادئ التوجيهية، وناقشت بالتحديد المبادئ العامة الاستهلاكية (١-٤) ودور الدول والمنظمات الحكومية ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ومسؤوليتها في تطبيق هذه المبادئ.
- ٥- ثم عرض المتحدثون المدعوون من المنظمات الوطنية والدولية آراءهم بشأن الحالة الراهنة لتنفيذ المبادئ التوجيهية في كولومبيا، وحددوا الطرق لتحسين تطبيق المبادئ في المستقبل. وتناول كل متحدث منهم مبادئ محددة مع تغطية الوقاية والحماية أثناء التشريد والمساعدة الإنسانية والعودة والاستيطان بوجه عام. وتلت ذلك مناقشة عامة حول أفضل السبل لتطبيق المبادئ في كولومبيا. ويرد في هذا التقرير تلخيص لنتائج المناقشة.

ثانيا - المبادئ التوجيهية

- ٦- إن المبادئ التوجيهية بشأن التشريد الداخلي، التي تستند بالتماثل المنطقي إلى القانون القائم لحقوق الإنسان والقانون الإنساني وقانون اللاجئين، تحدد حقوق الأشخاص المشردين داخليا، والتزامات الحكومات والقوات المتمردة والجهات الفاعلة الأخرى المعنية، وذلك في جميع مراحل التشريد - قبل حدوثه (الحماية من التشريد التعسفي) وخلال وفي مرحلة العودة وإعادة الاندماج.
- ٧- والمبادئ التوجيهية وضعها فريق مؤلف من خبراء قانونيين دوليين تحت توجيه ممثل الأمين العام المعني بمسألة الأشخاص المشردين داخليا، وعرضت على لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في نيسان/أبريل ١٩٩٨. وعلى الرغم من أنها ليست بحد ذاتها ملزمة قانوناً، فإنها تعكس بالتماثل المنطقي القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وقانون اللاجئين، وتتسق مع هذه القوانين.

٨- وتهدف المبادئ إلى توفير إرشادات للحكومات وللمجتمع الدولي كذلك، وخاصة لوكالات الأمم المتحدة وسائر المنظمات الإنسانية والإنمائية الدولية والهيئات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية. وقد اكتسبت وضعاً وهيبة في فترة زمنية قصيرة نسبياً. فاعترفت بها لجنة حقوق الإنسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في قرارات ومقررات اتخذت بالإجماع، كما اعترفت بها هيئات إقليمية منها لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، التابعة لمنظمة الدول الأمريكية، ومنظمة الوحدة الأفريقية. ورحبت بها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، التابعة للأمم المتحدة، والتي تضم رؤساء أهم الوكالات الدولية للإغاثة والتنمية وحقوق الإنسان ومجموعات المنظمات غير الحكومية، ودعت وكالاتها الأعضاء إلى نشرها وتشجيع موظفيها على الاستفادة منها في مجال أنشطتهم المتصلة بمسألة الأشخاص المشردين داخلياً.

٩- واتفق المشاركون في الحلقة على أن المبادئ التوجيهية تشكل وسيلة مفيدة للغاية لممارستها ولصانعي السياسات على السواء، سواء كانوا داخل هيئة حكومية أو في منظمة غير حكومية أو في منظمة دولية. ولذا، رئي أن يكون الهدف المشترك هو نشر المبادئ على أوسع نطاق ممكن والاستفادة منها كمرشد لرسم السياسات الخاصة بالمشردين داخلياً، وكدليل لرصد حالات التشريد الداخلي.

١٠- واتخذ مكتب مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في كولومبيا خطوة أولى في هذا الاتجاه، مستخدماً المبادئ التوجيهية في عدة بيانات عامة بصدد مسائل متعلقة بالمشردين داخلياً. ويضاف إلى ذلك أن المبادئ تشكل أحد الأدلة لتشغيل برنامج مكتب مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين الذي تم تدشينه مؤخراً في كولومبيا. وهناك منظمات أخرى، منها اللجنة الدولية للصليب الأحمر، تستخدم المبادئ التوجيهية في عملها اليومي مع المشردين داخلياً في كولومبيا.

١١- وقد قام ممثل الأمين العام المعني بمسألة الأشخاص المشردين داخلياً خلال زيارته الأخيرة إلى كولومبيا في أيار/مايو ١٩٩٩ بعرض وتفسير المبادئ التوجيهية لأعداد كبيرة من الممثلين الحكوميين وغير الحكوميين. ورحبت السلطات الكولومبية والجمهور الكولومبي عموماً بهذه الخطوات الأولى للاستفادة العملية من المبادئ التوجيهية ترحيباً حاراً. وتوفر هذه المبادئ، فضلاً عن ذلك، أساساً مشتركاً ودليلاً عاماً لممارسيها الحكوميين وغير الحكوميين وصانعي السياسات في توحيد خبراتهم ومهاراتهم لصالح الأشخاص المشردين داخلياً.

ثالثاً - التشريد الداخلي في كولومبيا

١٢- حدثت زيادة مأساوية في عدد الأشخاص المشردين داخلياً في كولومبيا خلال النصف الثاني من التسعينات. وفي الوقت نفسه، فإن الجهود التي بذلت لمعالجة أسباب التشريد وحماية الأشخاص المشردين داخلياً ومساعدتهم وتوفير فرص مأمونة لعودتهم واستيطانهم وإعادة إدماجهم في المجتمع بطريقة طوعية كانت غير كافية.

١٣- وفي إطار النزاع المسلح الداخلي المستمر، فإن الانتهاكات الخطيرة الفظة والمتواصلة لحقوق الإنسان وحالات خرق القانون الإنساني الدولي على نطاق واسع، قد أرغمت أعداداً متزايدة من الأفراد، ومجتمعات محلية بكاملها، على مغادرة ديارهم. وعلى الرغم من أن حكومة كولومبيا تقدر أن عدد الأشخاص المشردين خلال الفترة

١٩٩٦-١٩٩٨ كان ٣٨١ ٠٠٠ شخص^(٣)، فإن تقارير المصادر غير الحكومية التي استخدمها مكتب المظالم الوطني لحقوق الإنسان، "أومبودزمان"، تشير إلى أن ما يقرب من ٧٥٠ ٠٠٠ كولومبي قد شردوا قسراً خلال الفترة نفسها^(٤). ويشير المصدر نفسه إلى أن مجموع الأشخاص المشردين داخلياً في كولومبيا حالياً يقدر بنحو ١,٥ مليون شخص.

١٤- ومعظم الأشخاص المشردين داخلياً يعززون استئصالهم إلى أخطار على حياتهم تلاها تشريد داخلي سببته مذابح وتنفيذ عمليات إعدام خارجة عن نطاق القانون والقضاء وعمليات تعذيب وحالات اختفاء قسري. وتشير مصادر غير حكومية إلى أن ما يقرب من ٥٤ في المائة من الأشخاص المشردين فروا نتيجة لأعمال شبه عسكرية، و ٢٩ في المائة شردتهم مجموعات متمردة و ٦ في المائة شردتهم قوات الجيش أو الشرطة الكولومبية.

١٥- ولم يعد التشريد في كولومبيا يعزى فقط لانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني، وإنما يعزى أيضاً إلى استراتيجية متعمدة ورامية إلى "تطهير" مناطق من السكان المتهمين بأنهم متعاطفون مع المجموعات المعارضة المسلحة. وقد شهدت بعض المناطق، منها منطقة باخو أتراتو ومنطقة جنوب بوليفار، التي تسيطر عليها قوات العصابات منذ زمن طويل، تشريداً جماعياً في السنوات الأخيرة مع دخول مجموعات شبه عسكرية فيها. وبالتالي أدت المنافسة المتنامية على السيطرة على المناطق المختلفة إلى زيادة التشريد، لأن كل طرف في النزاع يسعى إلى "تطهير" المناطق من السكان المتهمين بالتعاطف مع الطرف الآخر.

١٦- ويضاف إلى ذلك أن عملية تراكم الأراضي، بوسائل العنف في كثير من الأحيان، قد أرغمت العديد من للفلاحين على أن يتخلوا عن أراضيهم تحت تهديد كبار مالكي الأراضي أو عملائهم. وفي هذه الحالات لا تكون للفلاحين المشردين، في كثير من الأحيان، استحقاقات رسمية فيما يتعلق بالأراضي، رغم كونهم اشتروها أو ورثوها. وأدت عمليات التنقيب عن الموارد الطبيعية واستغلالها، بالإضافة إلى تنفيذ مشاريع التنمية الواسعة النطاق، إلى التشريد أيضاً.

١٧- وأغلبية الأشخاص المشردين داخلياً في كولومبيا يفرون فرادى أو بعوائلهم المتفرعة. وغالباً ما يأخذ التشريد في كولومبيا شكل نزوح الفلاحين من المناطق الريفية بحثاً عن الأمان والمساعدة الإنسانية في العواصم البلدية أو عواصم المحافظات. ويواصل كثيرون من الأشخاص المشردين داخلياً نزوحهم من هناك إلى المدن الأكبر بحثاً عن فرص اقتصادية و/أو حماية. ونتيجة لذلك يستقر العديد منهم في نهاية المطاف في بوغوتا أو مديلين أو غيرهما من المدن الكبيرة، فيزيدون من حجم المجموعات الكثيرة من الكولومبيين المحتاجين أصلاً لخدمات الدعم الاجتماعي في الأحياء الفقيرة في المدن.

١٨- ويأتي المشردون داخلياً في الوقت الحاضر عملياً من جميع المحافظات الكولومبية، ولكن محافظات أنتيوكيا وبوليفار وشوكو وكوردوبا وسانتاندر ونورتي دي سانتاندر ما زالت أكثر المحافظات تأثراً بهذا الوضع. ويضاف إلى ذلك أن الأوضاع في سيزاروميتا وماغdalena وتوليمبا خطيرة. وما زال اشتداد النزاع الداخلي في كولومبيا يدخل مناطق جديدة في الصراع ويؤدي بالتالي إلى مزيد من التشريد.

١٩- ومنذ عام ١٩٩٦، تعاني كولومبيا من التشريد الجماعي بأعداد ضخمة على نحو متزايد بالإضافة إلى تشريد الأفراد والعوائل على نطاق صغير. ويمثل هذا الاتساع في التشريد الجماعي تحديات جديدة أمام المساعي الكولومبية

والدولية للتصدي لأزمة الأشخاص المشردين داخلياً. ولأول مرة استلزم الأمر إقامة معسكرات للأشخاص المشردين داخلياً، خاصة في منطقة أورابا. وعن طريق تغطية وسائل الإعلام الواسعة، وخاصة بالنسبة لمعسكر بافاراندو، أصبح الأشخاص المشردون داخلياً معروفين للشعب الكولومبي وللمجتمع الدولي، وبالتالي ازداد وعي الجمهور بالمسألة.

٢٠- وعلى الرغم من نطاق أزمة الأشخاص المشردين داخلياً في كولومبيا، ظلت الحكومة بطيئة نسبياً في وضع سياسات وتنفيذ برامج للوقاية والحماية. وفي عام ١٩٩٥، اعتمد المجلس الوطني المعني بالسياسة الاقتصادية والاجتماعية برنامجاً وطنياً للأشخاص المشردين داخلياً. بيد أن البرنامج افتقر للموارد المالية ولم ينفذ تنفيذاً كاملاً أبداً. وفي عام ١٩٩٧، وُضع إطار مؤسسي لمعالجة المسألة، واعتمدت تشريعات وطنية خاصة بالأشخاص المشردين داخلياً. وباستثناءات قليلة وُضع القانون الجديد (القانون ٣٨٧ بشأن التشرّد الداخلي) وفقاً للمعايير الدولية، بما فيها المعايير التي توفر الأساس للمبادئ التوجيهية. ومنذ ذلك الوقت، أدى تغيير الحكومة في كولومبيا إلى ترتيبات مؤسسية جديدة. وفي آذار/مارس ١٩٩٩، قررت الحكومة وقف نظام المستشار الرئاسي للتشرّد الداخلي، وأسندت رسمياً المسؤوليات المتعلقة بالأشخاص المشردين داخلياً إلى شبكة التكافل الاجتماعي، وهي شبكة غير مركزية للرعاية الاجتماعية.

رابعاً - تنفيذ المبادئ التوجيهية في كولومبيا

ألف - المبادئ العامة (المبادئ ١-٤)

٢١- تشدد المبادئ ١ إلى ٤ على أن يتمتع الأشخاص المشردون بالحقوق والحريات نفسها التي يتمتع بها سائر المواطنين، وعلى أن لا يتعرضوا للتمييز على أساس أنهم مشردون. فانكار الخدمات الأساسية للأشخاص في كولومبيا لأنهم مشردون، أو وصم الأشخاص المشردين، أمر يتعارض مع روح تلك المبادئ ونصها.

٢٢- ومصطلح "الأشخاص المشردين داخلياً" الوارد في مقدمة المبادئ التوجيهية هو مصطلح وصفي لا يغيّر الوضع القانوني لشخص معين أو حقوقه (حقوقها) كمواطن (كمواطنة) في بلد معين.

٢٣- وتنطبق المبادئ بالتساوي على جميع الأشخاص المشردين بصرف النظر عن الأصل الإثني أو الاجتماعي وبصرف النظر عن العنصر والديانة والجنس وغيرها من الخصائص المماثلة. وتسلم المبادئ في الوقت نفسه بأن بعض المجموعات المهددة بين المشردين قد تحتاج إلى اهتمام خاص، مثلاً الأطفال والنساء الحوامل وأمهات الأطفال الصغار ومعيّلات الأسر والأشخاص المعوقون والطاعنون في السن.

٢٤- ويقع على عاتق السلطات الوطنية الواجب الرئيسي لتوفير ذلك الاهتمام والحماية المنشودين. بيد أن الجهات الفاعلة الأخرى غير الحكومية ينبغي أن تراعي هذه المبادئ، ولا سيما المجموعات المعارضة المسلحة، دون أن يمس ذلك وضعها القانوني.

باء - الوقاية والحماية من التشرّد (المبادئ ٥-٩)

٢٥- ركزت حلقة التدارس على المبادئ ٥ و ٦ و ٩، لأن التشريد القسري بأمر السلطات المباشر على النحو المذكور في المبدأين ٧ و ٨ ليس مألوفاً في كولومبيا. فالسبب المباشر الأكثر تكراراً للتشريد الداخلي في كولومبيا هو انتهاك حقوق الإنسان والقانون الإنساني. وأشار المشاركون في حلقة التدارس إلى تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان لعام ١٩٩٩، الذي وُصف هذه الانتهاكات بأنها "جسيمة وجماعية ومنظمة"^(٥).

٢٦- واستنتج المشاركون أن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني هي السبب المباشر للتشريد في معظم الأحيان، على الرغم من تعدد أسبابه الأساسية في كولومبيا (النزاع المسلح الداخلي، والصراعات حول الأراضي، ومشاريع التنمية الواسعة النطاق، الخ). ولذا، قدمت حجج بأن إجراء تحسين جذري في احترام حقوق الإنسان في كولومبيا سيكون أكثر الطرق فعالية لمنع التشريد. وسيعتمد هذا التحسين على تنفيذ تدابير صارمة للحماية بالإضافة إلى تنفيذ تدابير قضائية فعالة لمعاقبة منتهكي حقوق الإنسان وفقاً للصكوك الدولية والوطنية لحقوق الإنسان. ومن المؤسف أن العديد من التوصيات المقدمة من الأمم المتحدة (مثلاً في تقارير مكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان وممثل الأمين العام والمقررين الخاصين، وفي المعاهدات المختلفة)، والتوصيات المقدمة من لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان ومن عدد كبير من المنظمات الوطنية والدولية غير الحكومية لحقوق الإنسان، لم يمثل لها امتثالاً كاملاً، الأمر الذي يثير تحدياً ملحاً لحكومة كولومبيا، وللمجتمعات الوطنية والدولية لحقوق الإنسان كذلك.

٢٧- بيد أن المشاركين قدموا حججاً بأن من الممكن اتخاذ تدابير وقائية على الرغم من استمرار النزاع الداخلي حتى إذا كانت انتهاكات حقوق الإنسان التي تحدث في إطار النزاع هي سبب التشريد. فالمجتمع الكولومبي والمجتمع الدولي لا يمكن أن ينتظرا اختتام عملية سلمية غير مؤكدة بينما يشرد سنوياً مئات الآلاف من الكولومبيين.

٢٨- وبعد أن استنتج المشاركون في حلقة التدارس أن التشريد هو نتيجة انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني، انتقلوا إلى مناقشة كيف أن التشريد الداخلي لا يقتصر على كونه نتيجة النزاع المسلح وإنما هو أيضاً استراتيجية للسيطرة عسكرياً على المناطق المتنازع عليها، التي تسكنها جماعات تعتبر موالية للعدو. وقد صُنّف "تطهير" المناطق هذا من السكان باعتباره انتهاكاً فاضحاً للمبدأ ٦، الذي يكفل بشكل صريح الحق في الحماية من التشريد التعسفي.

٢٩- وبعد أن حدد المشاركون في الحلقة أسباب التشريد المباشرة وغير المباشرة، انتقلوا إلى تحليل مدى تطبيق المبادئ التوجيهية لمعالجة مسألة الوقاية والحماية من التشريد. واتفق على أن الأغلبية الهائلة لانتهاكات حقوق الإنسان التي أدت إلى التشريد كان يمكن توقعها، وبالتالي كان هناك نطاق كبير لاتخاذ تدابير وقائية ضدها، بل إن السلطات أعلمت في العديد من الحالات بأنه قد تحدث انتهاكات لحقوق الإنسان مفضية إلى التشريد. وذكر تقرير مكتب المظالم الكولومبي، "أومبودفان"، أن ما يزيد على ٥٠ في المائة من المذابح المسجلة في عام ١٩٩٨ كانت معلنة في الواقع. فكثيراً ما يقوم العديد من الأفراد والمؤسسات والمنظمات في كولومبيا بتزويد السلطات المحلية والوطنية بمعلومات تشير إلى احتمال حدوث هذه الانتهاكات. وبإضافة إلى ذلك أن مكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان في كولومبيا يوفر للحكومة هذه المعلومات بصورة منتظمة، وأن منظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة في كولومبيا تقوم بدعم "نظام تحذير مبكر" وضعت الهيئة الاستشارية لحقوق الإنسان والتشريد (CODHES).

٣٠- وأعربت الحلقة عن تقديرها للجهود المبذولة في إطار مبادرات "التحذير المبكر" هذه، ولكنها شددت على ضرورة إنشاء نظام داخل مؤسسة حكومية كولومبية مناسبة، ربما في مكتب المظالم، "أومبودفان". واتفق أيضاً

على أن "نظام التحذير المبكر" الفعال ينبغي أن يواكبه "نظام إجراء مبكر" يستجيب للمعلومات المقدمة. ويمكن أن تنطوي هذه الاستجابة الوقائية بالتحديد على ما يلي:

قيام الجيش بإرسال قوات إلى المكان المعني للتصدي للخطر على الأمن وحماية السكان؛

الشروع في تحريات قضائية في أعمال العنف التي تهدد المجتمع المحلي؛ وزيادة تواجد مؤسسات حكومية أخرى (الصحة، التعليم، الخ).

٣١- وكتدبير إضافي، ناشد المشاركون الكولومبيون المجتمع الدولي أن يعزز تواجده مادياً في مناطق البلد التي تعتبر فيها حالة حقوق الإنسان حرجة بشكل خاص.

٣٢- وأشار المشاركون أيضاً إلى أن إقامة هيئة مراقبة التشريد الداخلي - وهي هيئة متعددة المؤسسات لمناقشة السياسة الحكومية والاتجاهات التي تميز بها وضع الأشخاص المشردين داخلياً في الآونة الأخيرة (نصت عليها المادة ١٣ من القانون ٣٨٧ بشأن التشريد الداخلي ولكنها لم تنشأ بعد) - يمكن أن تكون مصدراً مهماً للمعلومات لتغذية نظام للتدابير الوقائية.

٣٣- ووصف بعض المشاركين اللجان البلدية المعنية بالأشخاص المشردين داخلياً - التي تمثل هيئة أخرى للمشردين داخلياً، مكلفة بمسؤوليات وقائية في إطار القانون ٣٨٧ - بأنها "وثيقة الصلة بالأشخاص المسؤولين عن التشريد"، وبالتالي فهي هشة إلى درجة أنها لا تستطيع أن تتخذ تدابير ضد الأخطار المتوقعة بالنسبة للمشردين أو حتى أن تبلغ عن تلك الأخطار.

٣٤- واستنتج أن المبدأ التوجيهي ٩ الخاص بحماية "السكان المحليين والأقليات والفلاحين والرعاة وغيرهم من المجموعات التي تعتمد بصورة خاصة على أراضيها وترتبط بها" من التشريد لم ينفذ تنفيذاً كافياً في كولومبيا. وأشارت تقارير مكتب المظالم، "أومبودزمان"، إلى أن ما يزيد على ٧ ٠٠٠ شخص من السكان المحليين قد شُودوا خلال العامين الأخيرين، وأن ١٢٧ قائداً منهم قد اغتيلوا خلال الفترة نفسها. واقترح بالإضافة إلى التدابير الوقائية التي نوقشت من قبل أن تُعزَّز حقوق السكان المحليين المتعلقة بالأرض. فينبغي أن يضاف طابع رسمي على ملكية الأرض التقليدية وأن تصدر استحقاقات جديدة. وشدد المشاركون أيضاً على أهمية إجراء استعراض منهجي لأثر مشاريع التنمية الواسعة النطاق على مجتمعات السكان المحليين وحقوقهم في أن لا يُشردوا من أراضيهم.

جيم - الحماية أثناء التشريد (المبادئ ١٠-٢٣)

٣٥- بعد تحليل دقيق للحالة الراهنة لتنفيذ المبادئ التوجيهية بشأن الحماية أثناء التشريد (المبادئ ١٠-٢٣)، أعرب معظم المشاركين عن قلق عميق إزاء الهوة الواضحة بين القانون الكولومبي، المتسق مع المعايير الدولية إلى حد كبير، والواقع الذي يواجهه المشردون داخلياً في كولومبيا.

٣٦- وقد تعرض الأشخاص المشردون داخلياً إلى هجوم من جهات فاعلة مسلحة في عدة مناسبات. فالمشردون المتهمون بتأييد هذه المجموعة المسلحة أو تلك، يطاردون إما في مستوطنات جماعية أو في مناطق مجاورة ذات

كثافة سكانية عالية من المشردين. ويصبحون أحياناً ضحايا لهجمات شاملة، وأحياناً أخرى يصبح أفراد معينون، خاصة القادة والمتحدثون الرسميون منهم، ضحايا أعمال القتل والإصابات الشخصية والاختفاء القسري.

٣٧- ونوقشت خلال الحلقة عدة حالات خطيرة بشكل خاص لهجمات على الأشخاص المشردين داخلياً، وذلك لإيضاح الظاهرة وتحديد تدابير فعالة للحماية. وأعرب عدة مشاركين عن قلقهم إزاء حالة أولئك الأشخاص من المشردين داخلياً الذين أعلنوا أنهم يمثلون "مجتمعات محلية سلمية" خاصة في منطقة أورابا. وعلى الرغم من أن هذه المجتمعات المحلية متميزة بالتزامها الواضح بعدم الاشتراك في مجموعات فاعلة مسلحة، فإنها تعرضت مراراً خلال النصف الأول من عام ١٩٩٩ لهجمات أدت إلى اغتيال العديد من قادتها.

٣٨- واقترح بالإضافة إلى تدابير الحماية الأساسية أن تشن حكومة كولومبيا حملة إعلامية عامة بهدف مكافحة وسم الأشخاص المشردين داخلياً بأنهم أطراف في النزاع. وينبغي أن تستهدف هذه الحملة القوات المسلحة الكولومبية والسلطات المحلية والجمهور بوجه عام.

٣٩- وخلال مناقشة مسألة التجنيد القسري للأشخاص المشردين داخلياً (المبدأ ١٣)، أشار المشاركون إلى تقرير من مكتب المظالم، "أومبودزمان"، احتوى على وثائق تثبت قيام جميع الجهات الفاعلة المسلحة بتجنيد القاصرين. واستنتج أن تجنيد القاصرين والتجنيد القسري هما من الشواغل الخطيرة لمجتمع المشردين داخلياً. وناشدت الحلقة جميع الجهات الفاعلة المسلحة أن تكف عن هذه الممارسة.

٤٠- وأعرب المشاركون، خلال مناقشة مسألة الحماية من العودة القسرية إلى المناطق الخطرة (المبدأ ١٥)، عن قلق عميق إزاء أن العائدين يتعرضون في كثير من الأحيان إلى هجوم الجهات الفاعلة المسلحة، ويضطرون إلى الفرار مرة ثانية وثالثة. واتفق على ضرورة عدم تشجيع الأشخاص المشردين داخلياً على العودة إلى أماكنهم الأصلية ما لم تتمكن المؤسسات الحكومية المختصة من ضمان أمانهم مادياً وتوفير ظروف معيشية مقبولة ومستدامة لهم. وقبل تشجيع العودة، ينبغي تحييد جميع القوات غير القانونية وضمان السيطرة الكاملة على المنطقة. وأدرك المشاركون في الوقت نفسه الصعوبات التي تواجهها الحكومة والقوات المسلحة المسؤولة عن أمان المواطنين الكولومبيين في وضع أمني متغير باستمرار.

٤١- وعلى الرغم من الاعتراف بأن نطاق أزمة الأشخاص المشردين داخلياً في كولومبيا قد أصبح تحدياً هائلاً للحكومة، أعرب المشاركون الوطنيون والدوليون عن أسفهم العميق لعدم كفاية الفرص المتاحة للسكان المشردين داخلياً للحصول على الغذاء والمأوى والملبس والعناية الطبية. ومنذ عام ١٩٩٨ أعرب مكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان في بوغوتا عن هذا القلق إلى حكومة كولومبيا بشكل علني مشيراً إشارة مباشرة إلى الضمانات الممنوحة للأشخاص المشردين داخلياً بموجب المبدأ ١٨ من المبادئ التوجيهية. ومن المؤسف أن حالة الأشخاص المشردين داخلياً لم تتحسن حسب ادعاء معظم المشاركين، بما في ذلك المتحدثون الرسميون للمشردين داخلياً.

٤٢- وأثار المشاركون غير الحكوميين، بما في ذلك ممثلون من المجتمع الدولي، مراراً أن إمكانية تمتع المشردين داخلياً بحقوقهم الأساسية محدودة. ووجه انتقاد حاد لمحتوى وإدارة الأنشطة الحكومية القائمة لدعم الأشخاص المشردين داخلياً. ورأى معظم المشاركون أن هذه الأنشطة استهلت دون معرفة كافية لاحتياجات المشردين داخلياً الأكثر إلحاحاً أو سياق ثقافتهم أو قدرتهم على أن يساهموا بفعالية في حل مشكلتهم. وقيل إن العديد من أنشطة

الدعم الحكومية يقتصر على الإعانات ويفتقر إلى الاتساق ولا يتصور أي حلول دائمة. ورئي أن الدعم المقدم للأفراد المشردين داخلياً يتسم بالبيروقراطية، وهو غير كاف وتعسفي.

٤٣- وأعرب عدة مشاركين، ومنهم الكنيسة الكاثوليكية، عن قلقهم لأن الإجراءات البيروقراطية البطيئة يمكن أن تعرقل فرص المشردين داخلياً للحصول على المساعدات الإنسانية والتوصل إلى حلول دائمة. واقترح تبسيط الإجراءات وتسهيلها ونقلها بوضوح إلى المستفيدين. وينبغي أن لا يستلزم الأمر عودة المشردين داخلياً إلى مجتمعاتهم المحلية الأصلية لإثبات أنهم شردوا فعلاً.

٤٤- وأشير إلى اضطراب جماعات المشردين داخلياً على نحو متزايد إلى التفاوض مع الحكومة وممارسة الضغط على السلطات عن طريق المظاهرات العامة لتأمين الحصول على المساعدات الإنسانية المتوقعة بموجب القانون ٣٨٧. وعندما أخفقت هذه الاحتجاجات في تحقيق حقوقهم الأساسية بشكل أفضل، لجأت مجموعات منهم إلى الاعتصام بالمباني العامة والاستيلاء عليها. وفي كولومبيا، كثيراً ما يوصم قادة الاحتجاجات الاجتماعية بأنهم متعاطفون مع العصابات اليسارية ويتعرضون للهجوم بهذه الحجة. وقد عانى قادة المشردين داخلياً من المصير نفسه.

٤٥- واعترفت الحلقة بأهمية تزويد الأشخاص المشردين داخلياً بجميع المستندات اللازمة لتمتعهم بحقوقهم القانونية وممارستها، وذلك وفقاً للمبدأ ٢٠. وأعرب المشاركون عن قلقهم إزاء افتقار عدد كبير من المشردين داخلياً في كولومبيا إلى هذه المستندات في الوقت الراهن. ولمعالجة هذه المشكلة استهلّت المكاتب الميدانية التابعة لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين واللجنة الدولية للصليب الأحمر بالتعاون مع وزارة الداخلية ومكتب التسجيلات وشبكة التكافل الاجتماعي برنامجاً مشتركاً للتوثيق، اعتبرته الحلقة تدبيراً مهماً.

٤٦- وأخيراً، اقترح أن تعمل حكومة كولومبيا ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الوطنية والدولية غير الحكومية على تحسين تنسيق جهودها في سبيل تحسين حماية المشردين داخلياً. وشددت الحلقة على أن هذا التنسيق لن يقلل من مسؤولية الدولة حيال المجتمعات المحلية للمشردين، ولن يضعف استقلال المنظمات غير الحكومية.

دال - المساعدة الإنسانية (المبادئ ٢٤-٢٧)

٤٧- اتفق المشاركون، بما في ذلك ممثلو الحكومة، على أن السلطات الكولومبية يجب أن تضطلع بالمسؤولية الرئيسية عن توفير المساعدات الإنسانية للمشردين داخلياً، في حين أن مساهمات المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية ينبغي أن تكون مكملية فقط. بيد أن بعض المشاركين أبدوا قلقهم لأن المنظمات الوطنية والدولية غير الحكومية قد اضطرت في الواقع إلى أن تتحمل عبئاً ثقيلاً دون أن تحصل على دعم أو تقدير من حكومة كولومبيا.

٤٨- واقترح ممثل حكومة كولومبيا بصدد هذه المسألة برنامجاً لتوثيق التعاون والتنسيق مع المنظمات غير الحكومية والوكالات الدولية. وشدد أيضاً على أن يكون هذا التنسيق مواضيعياً وجغرافياً بحيث يحدد بوضوح من يفعل ماذا وفي أي منطقة، وبالتالي يمكن تحقيق الاستفادة المثلى من الموارد الموجودة.

٤٩- وأبدت المنظمات غير الحكومية اهتماماً شديداً بإجراء حوار مع الحكومة، ونادى الاجتماع بعقد حوار كهذا حتى يتسنى للمنظمات غير الحكومية أن تقتسم مع الإدارة الجديدة ثروة متراكمة من أفضل الممارسات وأن توجه

انتقاداً بناءً للسياسات والبرامج القائمة. ومن المؤسف أن العرض الذي قدمته الحكومة بتنظيم "مائدة مستديرة" -"Mesa de Trabajo Mixta"- مع المنظمات غير الحكومية لم ينفذ بعد.

٥٠- وشدد الممثل الحكومي في الاجتماع أيضاً على الحاجة إلى عدم مركزة توفير المساعدات الإنسانية، وهي مهمة لم تنفذ بعد على المستوى المحلي. واقترح حفز هذه الخطوة بأن تنشأ وفقاً لاقتراح مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وحدة تقنية مشتركة -"Unidad Tecnica Conjunta"- مؤلفة من موظفين حكوميين وممثلين للمجتمع الدولي والمنظمات الوطنية غير الحكومية. وهذه الوحدة يمكن أن تقدم مساعدات تقنية للسلطات المحلية، وأن ترصد وتقيم فيما بعد برامج تقديم المساعدات الإنسانية للمشردين داخلياً.

٥١- وأطلع ممثل حكومي آخر الحلقة على أن صندوق الحكومة الخاص من أجل السلم سيكرس ١٠٠ مليون دولار تقريباً للمساعدات الإنسانية للمجتمعات المحلية للمشردين خلال السنوات الخمس التالية، وأن شبكة التكافل الاجتماعي المكلّفة حالياً بمهمة المساعدات للمشردين داخلياً ستساهم بمبالغ إضافية.

٥٢- وخلال مناقشة المبدأ ٢٧ اتضح أن مهمة المنظمات الإنسانية العاملة في كولومبيا ليست سهلة وهي تحلّل الدمج بين المساعدات المقدمة للأشخاص المشردين داخلياً وحمايتهم ورصد حقوق الإنسان. وقد أبرزت التطورات الأخيرة، وخاصة في منطقة أورابا، مدى الصعوبة بالنسبة للمنظمات الإنسانية لكي تعتبر حيادية وتكسب ثقة الجهات الفاعلة المحلية المسلحة مع "الاعتبار الملائم لحماية احتياجات المشردين داخلياً وحماية ما لهم من حقوق الإنسان واتخاذ التدابير الملائمة في هذا الصدد".^(٦) ولذا، ناشدت الحلقة جميع الجهات الفاعلة المسلحة أن تحترم تماماً العمل الإنساني المهم الذي تقوم به المنظمات الوطنية والدولية التي تقدم حالياً المساعدة والحماية للأشخاص المشردين داخلياً في كولومبيا.

هاء - المبادئ المتعلقة بالعودة والاستيطان وإعادة الاندماج (المبادئ ٢٨-٣٠)

٥٣- انهمك المشاركون في الحلقة في مناقشة بناءً بشكل خاص حول المبدأ التوجيهي ٢٨ المتعلق بمسائل طوعية وأمان العودة والاستيطان وإعادة الاندماج، التي تعتبر مسائل في غاية الأهمية للمجتمعات المحلية للمشردين داخلياً في كولومبيا. واتفق المشاركون، بما في ذلك الممثلون الحكوميون، على أن عمليات العودة والاستيطان لم تنفذ بنجاح حتى الآن، وأنها أدت أحياناً إلى تشريد جديد.

٥٤- وحددت الحلقة خمسة مكونات أساسية لنجاح عمليات العودة والاستيطان وإعادة الاندماج على النحو الوارد في المبدأ التوجيهي ٢٨:

- تهيئة الظروف المؤاتية؛
- وتوفير الوسائل الكافية؛
- وتوفير تدابير الأمان المناسبة؛
- والطابع الطوعي للعودة أو إعادة التوطين أو الدمج من جديد؛
- ومشاركة الأشخاص المشردين داخلياً.

٥٥- ولوحظ أنه لا يمكن تهيئة ظروف مؤاتية للعودة إلا بمعالجة أسباب التشريد الأساسية وقيام الدولة بتنفيذ التوصيات المتعددة من المجتمع الدولي بشأن حماية حقوق الإنسان والقانون الإنساني في كولومبيا تنفيذاً كاملاً.

٥٦- وحُدِّد الأمان الشخصي باعتباره أهم شواغل العائدين والمشردين داخلياً الذين يعاد توطينهم في المناطق الريفية. وأكد المشاركون أهمية زيادة تواجد بعض المؤسسات الحكومية في المناطق الريفية، مثل مكتب المظالم الوطني لحقوق الإنسان، "أومبودزمان"، ووحدة حقوق الإنسان التابعة لوزارة الداخلية والمؤسسات المختلفة للهيئة القضائية. واقترح أيضاً أن تشجيع الحكومة على إنشاء "اتفاقات إنسانية" مع المجموعات المسلحة لحماية المشردين العائدين. وناشد بعض المشاركين المجتمع الدولي أن يزيد تواجده ميدانياً لرصد أمان المشردين العائدين والذين يعاد توطينهم.

٥٧- وبالنظر إلى أن معظم المشردين داخلياً في كولومبيا معوزون أو فقراء، أعرب المشاركون عن قلقهم لعدم كفاية الوسائل الموضوعة تحت تصرفهم خلال المرحلة الحرجة للعودة أو الاستيطان، الأمر الذي يمكن أن يعرقل الحلول الدائمة. وأدلى المتحدثون باسم المشردين، والمشاركون في الحلقة الذين يعملون مباشرة مع الجماعات العائدة، بأدلة تفصيلية شاهدة على أن العائدين يواجهون في كثير من الأحيان انعدام البنية الأساسية ووسائل العمل انعداماً كلياً، بالإضافة إلى كون الفرص للحصول على الغذاء والسكن والرعاية الطبية في المناطق التي يعودون إليها أو يعاد توطينهم فيها هي فرص محدودة. وكثيراً ما يضطرون، نتيجة لنقص الوسائل، إلى الدخول في "مفاوضات" طويلة مع السلطات المحلية والوطنية وإلى التخلي عن أراضيهم مرة أخرى أحياناً.

٥٨- ونوقشت عدة حالات لعائدين أصبحوا ضحايا لانتهاكات حقوق الإنسان، منها على وجه التحديد الأحداث المأساوية في جنوب محافظة بوليفار وفي بلدية ريوسوسيو، شوكو. فقد اغتيل العديد من المتحدثين باسم المشردين العائدين، في الحالتين، وهُدِّدت مجتمعات محلية بكاملها، رغم حصولهم على ضمانات أمان مكتوبة من الحكومة. ونظراً لهذا الوضع، حثت الحلقة الحكومة على إيلاء أهمية قصوى لتدابير الحماية لجماعات المشردين العائدين.

٥٩- ويستلزم المبدأ التوجيهي ٢٨ طوعية العودة والاستيطان. وقال معظم المشاركون إن المشردين داخلياً في كولومبيا لم يرغموا بشكل مباشر على العودة أو الاستيطان. ولكن أشار إلى أن الضغط غير المباشر والافتقار عموماً إلى حلول دائمة بديلة قد أرغما العديد من الأشخاص المشردين على العودة إلى مجتمعاتهم المحلية الأصلية. يضاف إلى ذلك أن عدم كفاية المساعدات الإنسانية، أو انعدامها تماماً، لم يترك للمشردين في كثير من الأحيان أي خيار سوى العودة إلى مناطق غير آمنة يمكنهم فيها، على الأقل، الحصول على المسكن والمواد الغذائية الأساسية. وأعرب بعض المشاركون أيضاً عن قلقهم لأن السلطات البلدية، التي تعمل تحت قيود الميزانية الثقيلة أصلاً، تتثني المشردين عن الاستيطان في المراكز البلدية. ويُزعم أن السلطات المحلية تعطي - لتشجيع عودة المشردين - ضمانات أمان مفرطة في التفاؤل، صادرة عن قادة الجيش المحليين.

٦٠- واعترفت الحلقة بأن مشاركة المشردين داخلياً في مراحل وضع برامج العودة والاستيطان وإعادة الاندماج وتنفيذها وتقييمها ضرورية للحلول المستدامة. ومن المؤسف أن مشاركة المشردين المباشرة لم تكن سمة عادية لهذه المشاريع.

٦١- ويفترض في اللجان البلدية للمشردين داخلياً (الأفرقة العاملة المحلية المشتركة بين المؤسسات، التي أنشأها القانون ٣٨٧) أن تضم ممثلين للمجتمعات المحلية للمشردين. بيد أن المشاركين في الحلقة أشاروا إلى أن الأشخاص المشردين داخلياً لا يمثلون عادة في هذه اللجان، وأنهم عندما يمثلون يواجهون التحدي المتمثل في جعل أصواتهم مسموعة في بيئة غير مالوفة لهم إطلاقاً.

٦٢- وأبلغ المشاركون أن اشتراك المشردين المباشر يتحقق في كثير من الأحيان بوساطة المنظمات غير الحكومية. ولكن، حتى ولو أن زيادة مشاركة المشردين مستصوبة، أعرب عن قلق لأنها يمكن أن تعرض قادة مجتمعاتهم المحلية، المهددين بالخطر أصلاً، إلى خطر إضافي.

٦٣- وأشار إلى أن التمييز الرسمي ضد العائدين والأشخاص الذين يعاد توطينهم - أي التمييز الذي يوفر المبدأ ٢٩ حماية منه - لا يحدث بشكل منهجي، ولكنه يتخذ شكلاً أكثر مكرراً. وفي إطار نزاع مستقطب إلى أقصى درجة، فإن الأشخاص الذين تشردهم جهة فاعلة يوصمون أحياناً كثيرة بأنهم مشاركون نشطون في النزاع ويتهمون بالموالاة للعدو. ويجنح المواطنون، بما في ذلك السلطات المحلية والإقليمية أحياناً، إلى وصم المشردين اجتماعياً بأنهم فئة مثيرة للمشاكل بدلاً عن الاعتراف بهم بوصفهم ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان. ولذا شددت الحلقة على الحاجة إلى حملة وطنية لترهيف حس المواطنين حيال مسألة التشريد، بالإضافة إلى الحاجة إلى معاملة الأشخاص المشردين داخلياً كأشخاص لهم حقوق أصبحوا ضحايا بدلاً عن معاملتهم كمشكلة اجتماعية أو أمنية.

٦٤- واعترفت الحلقة بالصعوبات المحيطة بتطبيق المبدأ التوجيهي ٢٩-٢، الذي ينص على حق الأشخاص المشردين في أن يستعيدوا أموالهم وممتلكاتهم. أولاً، أن أغلبية الأشخاص المشردين داخلياً في كولومبيا ليس لديهم استحقاق قانوني للأراضي التي تركوها وراءهم. وثانياً، أن الجهات الفاعلة التي سببت التشريد، أو من يتعاطف معها، تقوم في كثير من الأحيان بتدمير الممتلكات والأمتعة المتروكة أو الاستيلاء عليها. يضاف إلى ذلك ما وصفه المشردون المشاركون بالخوف الناتج عن أعمال العنف والمفضي إلى التشريد، والذي يمنع الأشخاص المشردين منعاً فعالاً من العودة إلى ديارهم. ونظراً لهذا الوضع، شجعت الحلقة حكومة كولومبيا على وضع وتنفيذ برامج رامية إلى استعادة ملكية المشردين وممتلكاتهم وفقاً للمبدأ التوجيهي ٢٩.

٦٥- وعند استحالة استعادة الملكية والممتلكات ينبغي أن تيسر السلطات حلاً بديلاً مفضية إلى تعويض كامل أو إلى مجرد تعويض جزئي. ولم يعرض تعويض كهذا على المشردين داخلياً في كولومبيا. وبدلاً عن ذلك طُبّق عليهم قانون الإصلاح الزراعي ١٦٠ مثلما طبق على أي فلاح آخر محتاج إلى الأرض، مما جعلهم يدفعون ٣٠ في المائة من مجموع تكاليف قطعة الأرض الجديدة. ورأى المشاركون في الحلقة أن هذا النظام غير معقول نظراً لأن معظم المشردين داخلياً نتيجة لانتهاكات حقوق الإنسان أو القانون الإنساني قد فقدوا ممتلكاتهم ووسائل معيشتهم. وأعرب عن قلق أيضاً لأن المشردين سيضطرون إلى تحمل عبء دين ثقیل إلى درجة تحول دون إيجاد حل دائم لمشكلتهم. ولذا اقترح إعفاء الأشخاص المشردين من دفع الـ ٣٠ في المائة التي يدفعها المستفيدون الآخرون من إصلاح الأراضي.

٦٦- وأخيراً، لاحظت الحلقة، مع التقدير، خلال فحص المبدأ التوجيهي ٣٠، انفتاح الحكومة على المنظمات الإنسانية الدولية وتيسير الفرصة لهذه المنظمات للوصول بدون عقبات إلى الأشخاص المشردين داخلياً. ولكن أعرب عن شواغل لأن الجهات الفاعلة المسلحة غير القانونية قد أظهرت مؤخراً بوادر تغيير في الموقف نحو هذه

المنظمات ونحو ما تقدمه من دعم إنساني لمجتمعات المشردين. وحتى الآن، لم يُعَرَقَل مادياً الوصول إلى هذه المجتمعات، ولكن الاتهامات المتعلقة بالنزاهة والمواقف العدائية عموماً نحو المنظمات الإنسانية غير الحكومية، وخاصة في منطقة أورابا، يمكن أن تحمل المنظمات الوطنية والدولية غير الحكومية على أن تعيد النظر في تنفيذ برامجها في مناطق معينة لأسباب أمنية. ولذا اقترحت الحلقة أن تتخذ السلطات المحلية والوطنية بصورة عاجلة جميع التدابير اللازمة، بما فيها شن حملات إعلامية عامة وإصدار بيانات عامة، لدعم وحماية الأنشطة الإنسانية التي تضطلع بها حالياً المنظمات غير الحكومية في كولومبيا.

خامساً - الاستنتاجات والتوصيات^(٧)

٦٧- اعتبرت حلقة التدارس أن الانتهاكات الجسيمة والجماعية والمنظمة لحقوق الإنسان، والمخالفات للقانون الإنساني الدولي، هي أهم سبب مباشر للتشريد القسري في كولومبيا، وحثت حكومة كولومبيا على أن تمتثل للمبادئ التوجيهية والتوصيات الدولية المقدمة من قبل لمعالجة الوضع، وخاصة المقدمة من الأمم المتحدة ولجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان التابعة لمنظمة الدول الأمريكية.

٦٨- وأعربت الحلقة عن قلقها لأن التشريد القسري أصبح استراتيجية عسكرية تستخدمها الجهات الفاعلة المسلحة عمداً لإقامة سيطرتها على الأراضي المتنازع عليها. وانتهاكات حقوق الإنسان والمخالفات للقانون الإنساني، التي تسبب التشريد الداخلي، يمكن التنبؤ بها في كولومبيا في كثير من الأحيان. ومن المؤسف أن نظم "التحذير المبكر" غير الحكومية الموجودة فعلاً لم تواكبها تدابير حماية حكومية وقائية بتوقيت مناسب. ولذا، هناك حاجة ملحة إلى إنشاء نظام "تحذير مبكر وإجراء مبكر" ترصده الدولة.

٦٩- ويستلزم الامتثال للمبدأ التوجيهي ٩ تعزيز حقوق السكان المحليين المتعلقة بالأراضي، وإجراء دراسة دقيقة لأثر مشاريع التنمية الواسعة النطاق عليها.

٧٠- وينبغي أن تستهل حكومة كولومبيا، بالإضافة إلى تدابير الحماية المباشرة، حملة إعلامية عامة مضادة لمحاولات وصم الأشخاص المشردين داخلياً الذين يُصَوَّرُون كأطراف في النزاع أحياناً كثيرة. وينبغي أن تستهدف هذه الحملة القوات المسلحة الكولومبية والسلطات المحلية والجمهور بوجه عام.

٧١- وبالنظر إلى تكثيف النزاع المسلح، اعترف المشاركون بالصعوبات التي تواجهها الحكومة والقوات المسلحة المسؤولة عن الأمن العام. بيد أنهم، عند مناقشة الحاجة إلى الحماية من العودة القسرية إلى المناطق الخطرة (المبدأ ١٥)، أعربوا عن قلق عميق إزاء انعدام الحماية، وخاصة في الحالات التي يتعرض فيها العائدون إلى هجوم الجهات الفاعلة المسلحة ويضطرون إلى الفرار مرة ثانية وثالثة.

٧٢- وأعرب المشاركون الوطنيون والدوليون عن أسفهم العميق للحالة الراهنة للأشخاص المشردين داخلياً، التي تتمثل في عدم كفاية فرص الحصول على الغذاء والمأوى والملبس والرعاية الطبية، وناشدوا الحكومة أن توفر هذه الخدمات الأساسية بصورة سريعة، رغم أنهم لاحظوا أن بُعد أزمة المشردين في كولومبيا قد أصبح تحدياً هائلاً للحكومة.

٧٣- وأكدت الحلقة أهمية تحسين التنسيق بين حكومة كولومبيا ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الوطنية والدولية غير الحكومية بهدف تحسين الحماية للأشخاص المشردين داخلياً، مع ملاحظة أن التنسيق لن يقلل من مسؤولية الدولة حيال مجتمعات المشردين، ولن يضعف استقلال المنظمات غير الحكومية.

٧٤- ولاحظت الحلقة، مع التقدير، أن صندوق الحكومة الخاص من أجل السلم سيكرس ١٠٠ مليون دولار تقريباً للمساعدات الإنسانية لمجتمعات المشردين خلال السنوات الخمس التالية، وأن شبكة التكافل الاجتماعي المكلّفة حالياً بمهمة المساعدة للأشخاص المشردين داخلياً ستساهم بمبالغ إضافية.

٧٥- وفيما يتعلق بمسألة وصول المنظمات الإنسانية إلى الأشخاص المشردين داخلياً، دعت الحلقة جميع الجهات الفاعلة المسلحة إلى أن تحترم احتراماً تاماً الطبيعة الإنسانية لعمل المنظمات الوطنية والدولية التي توفر المساعدات والحماية للأشخاص المشردين داخلياً، وأن تكفل لهذه المنظمات الوصول بطريقة مأمونة إلى السكان المحتاجين.

٧٦- وحثت السلطات المحلية والوطنية على أن تتخذ بصورة عاجلة جميع التدابير اللازمة، بما فيها شن حملات إعلامية عامة وإصدار بيانات عامة، لدعم الأنشطة الإنسانية التي تضطلع بها حالياً المنظمات غير الحكومية في كولومبيا.

٧٧- وأعرب المشاركون عن أسفهم لأن عمليات العودة والاستيطان لم تنفذ بنجاح حتى الآن، وأدت أحياناً إلى تشريد جديد. وحددت الحلقة المكونات الخمسة التالية لنجاح العودة أو الاستيطان أو إعادة الاندماج: تهيئة الظروف المؤاتية، وتوفير الوسائل الكافية؛ وتوفير تدابير الأمان المناسبة؛ وطوعية العودة أو الاستيطان أو إعادة الاندماج؛ ومشاركة الأشخاص المشردين داخلياً.

(أ) شدد المشاركون في الحلقة على أهمية زيادة التواجد في مناطق العودة أو الاستيطان لحماية الأمان الشخصي للمشردين داخلياً؛

(ب) شجعت الحلقة حكومة كولومبيا على وضع وتنفيذ برامج هادفة إلى استعادة ممتلكات وأمتعة الأشخاص المشردين داخلياً وفقاً للمبدأ التوجيهي ٢٩.

٧٨- وأكد الإعلان الختامي لحلقة التدارس من جديد أهمية تطبيق المبادئ التوجيهية على حالة الأشخاص المشردين داخلياً في كولومبيا، وعلى السياسات والقواعد القانونية الكولومبية ذات الصلة بالمشردين. وبالنظر إلى النقص الخطير الذي يعاني منه الأشخاص المشردون داخلياً في كولومبيا من حيث حمايتهم والاهتمام بهم، استنتجت الحلقة أن قيام الحكومة باتخاذ تدابير لمنع التشريد والاهتمام بالمشردين فعلاً سيكون بمثابة "دليل على التزام سياسي حقيقي بحل المسألة".

الحواشي

- (١) وردت المبادئ التوجيهية في الوثيقة E/CN.4/1998/53/Add.2.
- (٢) مجموعة دعم منظمات المشردين داخليا هي ائتلاف يضم ١٣ منظمة كولومبية غير حكومية لحقوق الإنسان تعمل مع المشردين.
- (٣) Presidency of the republic, "Segundo Informe de la Gestion Estatal en Atencion Integral a Poblacion Desplazada por la Violencia," presented to the National Congress in accordance with Law 387, 16 March 1999.
- (٤) Consultancy on Human Rights and Displacement (CODHES).
- (٥) الفقرة ١٥٠ في تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن مكتب حقوق الإنسان في كولومبيا إلى دورة لجنة حقوق الإنسان لعام ١٩٩٩ (E/CN.4/1999/8).
- (٦) المبدأ التوجيهي ٢٧-١.
- (٧) تلخص الاستنتاجات والتوصيات التالية أهم النقاط الواردة في التقرير الإسباني، Memorias، وتعكس أهم الشواغل التي أعرب عنها في المناقشات.